مدير مكتب ضرائب الأمانة لـ«الميثاق»

جريحا سوق هائل.. سببه أحداث الشغب ولن نتهاون مع المتسببين

■ اوضح الاخ مروان الارياني مدير عام مكتب ضرائب الأمانة لـ«الميثاق» انه بعد الزيارة الميدانية التي قام بها وزير المالية الى سوق هائل المخصص لبيع القات وتفقده لسير العمل من قبل متحصلي الضرائب لوحظ أن هناك تلاعباً في عملية التحصيل فاصدر توجيهاته إلينا بتغييرهم «المتحصلين» وتقسيم السوق الى ثلاثة أسواق.

واستناداً الى توجيهاته صدر الأمر بتغييرهم.. وعندما علموا بذلك الخبر تحركوا مع مجموعة مسلحة في الساعة الثامنة مساءً الى بوابة مكتب الأمانة لقصد الاعتداء على مدير مكتب الأمانة شخصياً.

واشار الإرياني الى انه في صباح الخميس قام المكلفان بأداء واجبهما بموجب التوجيهات ولكنهما تفاجأ بالامتناع من قبل بائعي القات عن تسليم الضريبة وعدم السماح لهما بممارسة العمل، اضافة الى قيام المتحصلين بتحريض الباعة وإحداث الشغب واطلاق الأعيرة النارية واشهار السلاح الأبيض مما نتج عنه جرح مواطنين بجروح خطيرة كانا يحاولان تهدئة الحالة ومازالا يرقدان في مستشفى الهلال.

وأكد مدير مكتب ضرائب الأمانة انه كان يجب على الجهات الأمنية أن تحسم الموقف في حينه وإلقاء القبض على مثيري الشغب وحاملي السلاح حماية لموظف الدولة وللمواطن ونحن لا ننكر جهود رجال الأمن وتعاونهم معنا عندما يتطلب الأمر استدعاءهم.

منوهاً الى أنه سيتم استبعاد اي شخص لم يلتزم بعمله او يخل في أداء واجبه او يتلاعب بالمال العام.

أما بخصوص المتظاهرين الذين اتجهوا الى وزارة المالية كان يجب عليهم ان يلتزموا بالقانون أولاً أي أخذ تصريح من الجهة الأمنية، وكان بالأحرى أن يتجهوا الى مكتب ضرائب الأمانة لنسمع شكواهم دونما حاجة الى عرض المشكلة وتطويلها، ولكنهم تجاوزوا كل هذا واتجهوا الى وزير المالية ومع ذلك استقبلهم واستمع اليهم ووجهنا بحل مشاكلهم وأعطاهم فرصة أخيرة ليقدموا عملاً أفضل مما كان عليه سابقاً ومن تهاون في أداء واجبه سوف يحاسب على تقصيره.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن هذه الشرذمة التي احدثت الشغب تعودت على نهب المال العام والتلاعب بالحصيلة وسوف يتم التعامل معهم بحسب القانون وتوجهات القيادة السياسية لمحاربة الفساد والمفسدين.

بوفولو

إنه الموت المجاني

ابن النيل

محظوظون هؤلاء الصهاينة الأوغاد.. وقد تمكنوا في غفلة من الزمن وفي غفلة من التاريخ.. من اغتصاب حقوق الغير بقوة العدوان والتوسع، وهي المرة الأوحد على مر العصور.. التي تنشئ فيها عصابات إجرامية مسلحة.. كياناً عنصرياً مصطنعاً للقائمين عليها، عملاً بما ورد في وعد مشئوم.. أعطاه من لايملك لمن لايستحق.

محظوظون هؤلاء الصهاينة الأوغاد.. وهم يتخذون من التقادم الزمني.. ذريعة لتثبيت شريعة الاغتصاب، وينتزعون من حكام الأمة المغتصبة حقوقها.. إقرارهم بشرعية ومشروعية فعلتهم العدوانية تلك.

محظوظون هؤلاء الصهاينة الأوغاد.. وهم يتلقون بين الحين والآخر.. وعلى طبق من فضة كما يقولون.. وجبة طازجة من تنازلات النظام الرسمي للجانب المعتدى عليه، وفقاً لمشيئة من نصّبوا أنفسهم أوصياء على مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها.. في سائر بلدان الكون الذي نعيش بين أرجائه..

محظوظون هؤلاء الصهاينة القتلة.. ونحن نتناحر فيما بيننا إلى حد الاقتتال مع بعضنا البعض، وكأنما نعمل لحسابهم، حيث العشرات من ضحايا الموت المجاني في صفوف بني قومنا في الوطن المحتل، دونما يتحمل مغتصبو حقوق أهلنا هناك عناء اطلاقهم رصاصة واحدة باتجاه صدورنا.

ويحضرني هنا.. ما سبق وأن أكد عليه الرئيس الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات» بقوله.. إن دمّنا ليس نفطاً ولا ماء، إنما هو ملح الأرض في زمن السلم، وبارودها في زمن الحرب.

فهل آن لشركاء المستقبل والمصير في فلسطيننا التي نحب.. أن يدركوا قبل فوات الأوان.. فحوى هذا الذي قاله «أبوعمار»؟!، هذا هو السؤال.. وإلى حديثٍ آخر.

رئيس مصلحة الضرائب لـ«الميثاق»:

القانون رقم «١٩» لم يتم ايقاف العمل به.. ولكن تم الاتفاق على آلية جديدة لتنفيذه

لن تتساهل مع اي مخالفات او تجاوزات يتم اثباتها وقوعها

■ أكد الأخ نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب أنه لم يتم إيقاف العمل بالقانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م وتعديلاته بشأن الضريبة العامة على المبيعات.. وإنما هناك آليات تم الاتفاق عليها لتنفيذ أحكام القانون، هي بمثابة تسهيلات قدمها الجانب الحكومي إلى القطاع الخاص بهدف إزالة المخاوف التي يطرحونها.. كما أوجز في معرض حديثه لـ«الميثاق» أن توجهاً جاداً نحو إضفاء المزيد من الشفافية والتبسيط لمعظم الإجراءات الضريبية تفاعلاً مع الاندماج المستقبلي للأنظمة المماثلة للدول المجاورة:

لقاء/ أحمد الخلافي

■ تردد أنه تم ايقاف العمل بقانون ضريبة المبيعات هل يعني ذلك أن القانون أصبح ملغياً، وهل بالإمكان تسليط الضوء على بنود الاتفاقات التي حدثت بينكم وبين التجار؟

– أولاً لم يتم ايقاف العمل بالقانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م وتعديلاته بشأن الضريبة العامة على المبيعات كما ورد بسؤالكم، وإنما هناك آليات تم الاتفاق عليها لتنفيذ أحكام القانون وهي بمثابة مزايا وتسهيلات قدمها الجانب الحكومي إلى القطاع الخاص بهدف إزالة المخاوف التي كانوا يطرحونها وللتدليل على حسن نوايا الحكومة في تبسيط الإجراءات والتعامل بكل شفافية ووضوح في تطبيق نظام الضريبة العامة على المبيعات.. وهذه الامتيازات قد تم ربطها والتعامل بشأنها مع المكلفين الذين يلتزمون بتسجيل أنفسهم لدى الإدارة الضريبية المختصة وبقدمون الاقرار الضريبي وفق نظام الربط الذاتي وبالمقابل فإن المكلفين الذين يحاولون التهرب أو عدم الالتزام بتسجيل أنفسهم وهم خاضعون لأحكام القانون ولا يبادرون إلى تقديم الاقرارات فإنهم سيُحرمون من التمتع بهذه الامتيازات والتسهيلات وسيُطبق عليهم القانون وفق آلياته المحددة، مع بعض الامتيازات.. وفي حالة ظهور أي اشكاليات قد تحدث في آلية التطبيق يتم مراعاتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها في اقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى استعانة الحكومة بفريق دولي متخصص وبمشاركة القطاع الخاص والإدارة الضريبية بمراجعة القوانين الضريبية والقوانين ذات العلاقة، ويتم تقييم المؤسسات المعنية ومراجعة الإجراءات المتبعة وتنفيذ الإصلاحات اللازمة خلال ستة أشهر من تاريخه، كما أنها– أي الحكومة– تقوم وبمشاركة القطاع الخاص بتطوير خطة شاملة لمكافحة التهريب وخلال شهرين من تاريخه.

وتعطي الامتيازات في إبداء المرونة بالنسبة للموعد القانوني لتقديم الاقرار، وإعفاء المكلفين من الغرامات المستحقة بحيث لايتجاوز فترة تاخير تقديم الاقرار مدة شهرين من الموعد القانوني لتقديم الاقرار، وقبول الاقرارات المقدمة من المكلفين وفقاً لنظام الربط الذاتي وعدم ارسال مأموري الضرائب إلى المكلفين خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م ويسري هذا على المكلفين المسجلين والملتزمين بتقديم الاقرارات الضريبية طبقاً للقانون..

وفي حالة الاحتياج للمراجعة والفحص بعد الفترة المحددة في البند السابق يتم الفحص طبقاً لنظام العينة العشوائية ووفقاً لأسس تحليل المخاطر.. وتلتزم المصلحة بعدم محاسبة المكلفين عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لعام ٢٠٠٧م إلاّ بموجب قانون ضرائب الدخل بعد التعديل..كما أن الاقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين الذين يمسكون حسابات منتظمة تعتبر مقبولة ونهائية وفي حالة توافر بيانات ثبوتية لدى الإدارة الضريبية تخالف ما ورد بإقرار المكلف فعلى المصلحة رفع دعوى بالتهرب الضريبي ضد المكلف أمام القضاء..

وقضى الاتفاق إيجاد معالجة لموضوع المخزون السلعي الموجود لدى المكلف بحيث يتم جرد البضاعة وتحديد كميتها وقيمتها والاقرار عنها إلى مصلحة الضرائب التي تتولى مراجعة ذلك الاقرار واستكمال الإجراءات بشأنه، وعلى مصلحة الضرائب اعتماد الضريبة المدفوعة سابقاً على المخزون السلعي قبل تنفيذ القانون، وليس للمكلف الحق في مطالبة المصلحة بخصم ضريبة المدخلات المدفوعة عن تلك السلع، والمصلحة تبدي استعدادها لتسهيل عملية مسك السجلات والدفاتر المحاسبية بما يتلاءم مع ظروف المكلفين ومساعدتهم في تطوير أنظمتهم المحاسبية وعقد الدورات التدريبية لمحاسبيهم.. وعلى جميع المكلفين الإبلاغ عن أي موظف يسيئ إلى الوظيفة العامة لتتمكن المصلحة من تنفيذ العقوبات القانونية ضده وبكل صرامة..

مقترح الغرف التجارية

واستجابةً لمقترح الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية فإن المصلحة على استعداد لتوسيع قاعدة الخاضعين للتسجيل من خلال تخفيض حد التسجيل بعد نفاذ القانون بحيث يشمل شريحة كبيرة من المكلفين، واعتبار جميع المستوردين والمصنعين مسجلين لأغراض الضريبة العامة على المبيعات بغض النظر عن ارقام أعمالهم السنوية، بحيث لايتم الحجز التحفظي إلاّ بأمر قضائي.

■ هل تستطيع المصلحة إلزام التجار بتخفيض الأسعار التي ارتفعت مؤخراً.. وإلزام التجار بإيجاد قائمة أسعار موحدة؟ وكيف نستطيع أن نحمي المواطن من لهيب الأسعار؟

– مصلحة الضرائب ليس من مهامها متابعة الأسعار بل هناك جهات رسمية مختصة بهذا الشأن وقد ألزمها مجلس الوزراء بمتابعة الأسعار وإعادتها إلى ما كانت عليه في شهر ديسمبر وحدد آلية الأسعار والقوائم التي يجب أن ترسل إلى الجهة المختصة.

تعاون المكلفين

■ تردد مؤخراً وجود تجاوزات ومخالفات في مصلحة الضرائب.. ما الإجراءات المتخذة من قبلكم حيال ذلك؟ وهل اتضح الأشخاص المتورطون في ذلك.. وما الإجراءات الوقائية لمنع هذه المخالفات مستقبلاً؟

– المخالفات أو التجاوزات في مصلحة الضرائب يتم ضبطها إذا ما تعاون الطرف الآخر مع المصلحة وهم المكلفون الذين يقع عليهم واجب التبليغ كما حدث مؤخراً عندما قام أحد المكلفين بالإبلاغ عن محاولة الابتزاز وقد تم ضبط هذه الحالة وجارٍ حالياً استكمال الإجراءات القانونية للتحقيق معهم وإحالتهم إلى الجهة المختصة ليتالوا جزاءهم الرادع.

أما الإجراءات الوقائية لمنع مثل هذه المخالفات فإن المصلحة تقوم وبصورة مستمرة باتخاذ الإجراءات الوقائية منها إنزال الإعلانات والتحذيرات في مختلف وسائل الإعلام عن عدم التعامل مع أي موظف ما لم يحمل تكليفاً رسمياً بذلك محدداً به نوع المهمة المكلف بها والتي غالباً ما تكون مرتبطة بحصر المكلف أو الحصول على بعض البيانات المطلوبة أو المعاينة عند بدء النشاط او معرفة عدد المعاملين في المنشأة، والتحذير بعدم دفع أي مبالغ مالية كمستحقات ضريبية لأي شخص مهما كانت صفته إلاّ في مقر الإدارة الضريبية المختصة وبإيصال نموذج (٥٠) حسابات، أو التوجه مباشرة إلى البنك لدفع المستحقات الضريبية، كما أن هناك دليل الخدمات الضريبية يتم إصداره والذي يحدد الواجبات القانونية على المكلفين عند بدء ممارسة النشاط أو الحصول على البطاقة الضريبية او الرقم الضريبي أو أية معاملة أخرى.

آليات جديدة

■ أعلن الأخ وزير المالية أن عام ٢٠٠٧م عام الضرائب.. ما خططكم لتحقيق ذلك؟

– المصلحة تسير فعلاً في نفس الاتجاه مع معالي وزير المالية، والخطة السنوية التي أعدتها المصلحة تتضمن البرامج الشهرية والفصلية التي تؤيد هذا الاتجاه لاسيما ما يتعلق بإيجاد آليات جديدة وواضحة لتحصيل بعض أنواع الضرائب وتعديل قانون ضرائب الدخل وتبسيط آليات تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات، وتصحيح أوضاع الأعمال التنفيذية بالمكاتب وفروعها والقضاء على التراكم في ضرائب الدخل.. إلخ.

المزيد من الشفافية

■ ألا ترون ان التشريعات الضريبية بحاجة إلى تبسيط وتسهيل في الإجراءات وإعادة النظر فيها؟

– التشريعات الضريبية الحالية هي جزء من منظومة الضرائب العالمية والعربية، والنصوص السارية لاتختلف عن النصوص المماثلة في التشريعات الضريبية العربية وليست خاصة بالتشريع اليمني كما يدعي البعض.. بل إن بعض القوانين الضريبية في الدول الأخرى يشوبها الكثير من التعقيدات والإجراءات المطولة والتي تجاوزها التشريع اليمني باعتباره حديث التكوين (بعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة) ومن خلال التعديلات المتسارعة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك فإن هناك توجهاً جاداً نحو إضفاء المزيد من الشفافية والتبسيط لمعظم الإجراءات تفاعلاً مع الاندماج المستقبلي للأنظمة المماثلة للدول المجاورة ولتسهيل التعامل مع هذه القوانين لكافة المكلفين باعتبارهم الشركاء الحقيقيين مع المصلحة والذين ستطبق عليهم هذه الإجراءات.

الضريبة الحقيقية

■ بماذا تتميز ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات)؟

– تتميز بعدة نقاط منها على سبيل المثال انها لاتعتمد على ملكية عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج أية سلعة او خدمة ففي كل عملية تبادل سيتم دفع نسبة الضريبة، ولذلك فهي تتمتع بقدر كبير من الشفافية، وتعمل على التشجيع في زيادة التبادل بين القطاع الخاص، ففي هذه الحالة فإنه ليس من الضروري لتاجر الأثاث أن ينتج الطاولة لتقليل تكلفة الضرائب لأنه يمكنه شراء الطاولة من صاحب الورشة وفي كلتا الحالتين ستكون الضريبة المدفوعة واحدة، كما ان آلية ضريبة القيمة تتضمن حافزاً للمكلف لدفع الضريبة الحقيقية من خلال اضطراره إلى إصدار الفواتير والحفاظ عليها وتقديمها للسلطات المختصة، وتعمل على سهولة التحصيل حيث ان تحصيلها بطبيعته يتم على مراحل وفي هذه الحالة فإن جزءاً كبيراً يتحصل من عدد قليل من المكلفين مما يقلل من تكاليف التحصيل، وذلك بخلاف ضريبة المبيعات العادية التي يتم تحصيل جزء قليل من الضريبة من عدد كبير من المكلفين.. والتشجيع على تسجيل الأنشطة والحقوق مما يسهل تطبيق مبدأ سيادة القانون فحتى يعطى للمكلف حق استرداد الضريبة المدفوعة الزائدة فإنه لابد أن يقدم الفواتير الدالة على الاستحقاق، وحتى يكون قادراً على ذلك فإنه مضطر لإصدار فواتير البيع وحفظ فواتير الشراء.. كما أن ضريبة القيمة المضافة ضرورية لقيام شركات مساهمة ولإنشاء السوق المالية لأنها ستشجع الشركات التجارية على تطبيق العديد من قواعد وحوكمة الشركات.

الاعلام الضريبي

■ الثقافة الضريبية لدى المواطن محدودة خصوصاً عندما تصدر المصلحة أي قانون يجد معارضة.. هل هناك رؤية جديدة في إصدار منشورات ومجلة تابعة لرئاسة المصلحة تقوم بشرح القوانين؟

– فيما يخص الثقافة الضريبية فإن لدى المصلحة مجلة متخصصة تُعنى بالشئون الضريبية واسمها «مجلة الوعي الضريبي» وتصدر بصورة فصلية.. بالإضافة إلى أن الإدارة العامة لخدمات المكلفين تقوم بين حين وآخر بإصدار منشورات ومطويات وبروشورات للمكلفين وتتولى توزيعها عبر مكاتب الضرائب والفروع التابعة لها.. بالإضافة إلى أن هناك موقعاً إليكترونياً للمصلحة يستطيع أي شخص الوصول إليه بكل سهولة، ويحتوي على جميع التشريعات الضريبية واللوائح والقرارات ذات الصلة.

■ قانون ضريبة المبيعات لماذا لايصدر في كتيب صغير يتعرض لشرح كل فقرات القانون بشكل مبسط ويتم توزيعه على وسائل الإعلام والتجار وطلاب الجامعات؟

– قانون الضريبة العامة على المبيعات صدر بالفعل في كتيب خاص تضمن القانون رقم (١٩) لعام ٢٠٠١م والتعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً والقرارات المنفذة له كما أن هناك كتاب التشريعات الذي يصدر بين حين وآخر ويحتوي على كافة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية التنفيذية لهذه القوانين، وهو متوافر لدى المصلحة، وقد تم توزيع الكتيب على المكلفين وعلى المهتمين بالشأن الضريبي.

وزارة الأشغال العامة والطرق تنفذ مشاريع طرق رئيسية بطول ١٦٠٠ كم وبتكلفة ١٠٥ مليارات ريال

كتب/ جمال مجاهد

■ تستعد وزارة الأشغال العامة والطرق لتنفيذ عدد من برامج مشاريع الطرق للتوسع في إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والريفية واستكمال الربط الإقليمي وصيانة وتحسين الطرق، بهدف تطوير شبكة الطرق بما يلبي احتياجات النمو الاقتصادي.

وتعتزم الوزارة وبدءاً من العام الجاري تنفيذ برنامج مشاريع الطرق الدولية بطول ٦٠٠ كم وبتكلفة ٥٠ مليار ريال، وبرنامج مشاريع الطرق الرئيسية بطول ١٦٠٠ كم وبتكلفة ١٠٥ مليارات ريال، وبرنامج مشاريع الطرق الريفية الثانوية بطول ٢٢٠٠ كم وبتكلفة ١١٥ مليار ريال، وبرنامج مشاريع الطرق الحصوية بطول ٨٥٠ كم وبتكلفة ٢٥ مليار ريال، بالإضافة إلى برنامج مشاريع السفلتة لشوارع مدن الجمهورية بتكلفة ٦٥ مليار ريال، وبرنامج مشاريع الإنارة لشوارع مدن الجمهورية بتكلفة ٣ مليارات ريال، وبرنامج مشاريع صندوق صيانة الطرق بتكلفة ٢٨ مليار ريال، وبرنامج مشاريع الإسكان ومشاريع حماية المدن من كوارث السيول بتكلفة ١٠ مليارات ريال.

وأكد مسئول في وزارة الأشغال العامة والطرق لـ "الميثاق" أن المصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للأعوام ٢٠٠٧ _ ٢٠١٠، تتضمن تنفيذ برنامج مشاريع الأشغال العامة بتكلفة ٥ مليارات ريال، وأعمال الدراسات والتصاميم بتكلفة ٨ مليارات ريال، والبدء بتنفيذ مشاريع الطرق السريعة ومنها الخط المزدوج عمران _ عدن بطول ٢٨٠ كم وبتكلفة ١٦٠ مليار ريال، وكذا تفعيل عملية الإشراف ومراقبة الجودة من خلال الوحدات الإشرافية التي أنشأتها الوزارة في المحافظات والتي تدار بكوادر معروفة بالكفاءة والخبرة والنزاهة.

وقال المسئول إن وزارة الأشغال العامة والطرق ستعمل على تأهيل المقاولين ذوي الكفاءة والإمكانات من خلال إعادة تصنيفهم وفقاً لمعايير صحيحة، حيث قامت الوزارة بإنشاء إدارة عامة للتصنيف تهتم بهذا الجانب، وكذلك متابعة إصدار اللائحة التنفيذية لتصنيف المقاولين والمكاتب الاستشارية.

وأكد المصدر السابق أن الوزارة ستقوم بإعطاء أهمية كبرى لعملية صيانة شبكة الطرق للحفاظ عليها، والإشراف على كافة العمليات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وصيانة جميع المشروعات الإنشائية والعمرانية للدولة. وذلك من خلال أسلوب علمي جديد بدأت الوزارة بانتهاجه في عملية إدارة وصيانة شبكة الطرق، كما ستقوم الوزارة بتفعيل قانون الأوزان المحورية للحد من الحمولات الزائدة على الطرق.

وقال إن الوزارة ستعمل على توسيع وتحديث نظام تصنيف وتأهيل المقاولين والشركات الاستشارية المحلية والأجنبية العاملة في مجال الإنشاءات، ووضع قواعد ممارسة المهنة للمهندسين والمكاتب الاستشارية وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل، وإجراء الفحوصات المخبرية لمواد البناء المستخدمة في المشروعات.

وكشف المسئول في وزارة الأشغال العامة والطرق عن أن الوزارة ستقوم بإنشاء ٤٠٠٠ وحدة سكنية لمحدودي الدخل خلال العام الجاري وحتى العام ٢٠١٠ في حال توافرت الأرض والاعتمادات اللازمة بتكلفة تقديرية ١٥ مليار ريال، في إطار برنامج محاربة البطالة والفقر وتوفير فرص عمل للشباب والقادرين. كما سيتم وضع خطط عملية وواقعية لتنفيذ ٢٠٠٠ وحدة سكنية للمعدمين المهمشين بتكلفة تقديرية خمسة مليارات ريال خلال نفس الفترة، وتشكيل لجنة مشتركة من الوزارة والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لإعداد الدراسات الاجتماعية للمهمشين، في إطار دعم عملية إدماج المهمشين اجتماعياً واقتصادياً.

وتخطط وزارة الأشغال العامة والطرق إلى تطوير وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد، من خلال رفع مستوى الأداء في الوزارة باتخاذ إجراءات تنفيذية تتضمن تفعيل دور الرقابة والتفتيش بالوزارة والاهتمام بشكل خاص بالرقابة الفنية على المشاريع، وتكليف لجان متخصصة لحصر بؤر الفساد ومظاهره والمقترحات والإجراءات المطلوبة، والتعميم على جميع المكاتب في المحافظات لتحريم ومنع جباية رسوم غير قانونية من المواطنين، وكذا اختيار الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة طيبة وكفاءة عالية في المناصب المهمة والتخلص من العناصر الفاسدة.

بيئة استثمارية جاذبة

وتسعى الوزارة إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال المساهمة في تشجيع الاستثمار عن طريق إعادة دراسة القوانين المعمول بها بحيث يتم تطويرها بما يتواكب مع تشجيع الاستثمار في مجال الإسكان والطرق وإعداد مشروع قانون لاسترداد تكلفة المشاريع التي تقوم بها الوزارة. كما ستقوم الوزارة بإعداد مشروع قانون تملك الأجانب للعقارات والحقوق العينية من أجل خلق مناخ استثماري مشجع، وسوف يقوم قطاع الإسكان بالوزارة والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بتخطيط مواقع لمشاريع سكنية سيتم الإعلان عنها والترويج لها للاستثمار.

إلى جانب بناء شراكة تنموية مع القطاع الخاص من خلال الاهتمام بالكفاءات الوطنية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشاريع وذلك وفقاً لنظام BT أو BOT ، وذلك باستقطاب بعض التخصصات الفنية المهمة وخاصة الحاصلين على الدكتوراه والماجستير وتشجيعهم على العمل في الوزارة، حيث تم التواصل مع بعض الجهات المانحة لإعداد الدراسات المتكاملة حول هذا الموضوع وذلك لبعض مقاطع الطرق التي لها جدوى اقتصادية لتطبيق ذلك.

وتؤكد المصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية أن وزارة الأشغال العامة والطرق تهدف بدءاً من العام ٢٠٠٧م وحتى العام ٢٠١٠م إلى إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية من خلال تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للوزارة والمؤسسات والهيئات التابعة لها، عبر تعديل القرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥م بشأن اللائحة التنظيمية للوزارة وتعديل القوانين والقرارات بما يتماشى مع الوضع الجديد لدى الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، وكذا إعادة هيكلة الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة، وإنشاء صندوق للطرق العامة واللوائح الخاصة بالمؤسسة العامة للطرق والجسور وصندوق صيانة الطرق.

وتتضمن المصفوفة بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية من خلال تدريب الكوادر العاملة في مجالات عمل الوزارة ومكاتبها، وإعداد أدلة إرشادية للمواطنين تبين لهم الإجراءات المتعلقة بمعاملاتهم حيث سيتم نشرها وتعميمها على المواطنين وعمل لوحات إعلانية في واجهات الوزارة ومكاتبها وفروعها بالوحدات الإدارية. فضلاً عن تبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية عن طريق تحديد الوقت اللازم لكل إجراء من الإجراءات ووضعه في الأدلة الإرشادية. وتطوير نظم وتقنية المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط من خلال إنشاء وحدة النظم والمعلومات وربطها بشبكة مع جميع مكاتبها.

وفيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة، تشمل مصفوفة وزارة الأشغال العامة والطرق التنفيذية لبرنامج رئيس الجمهورية إشراك المرأة في تنفيذ أنشطة وبرامج الوزارة. حيث تعتزم الوزارة العمل على تشجيع الكادر النسائي وتمكين المرأة من ممارسة مهامها واختصاصها وإعطائها فرصاً أكبر خاصة للكوادر المؤهلة منها وتمكينها من تولي مناصب قيادية في الوزارة، بالإضافة إلى الاهتمام بالمغتربين وإشراكهم في التنمية من خلال قيام الوزارة بتشجيع المغتربين لجذب مدخراتهم واستثمارها في إنشاء وحدات سكنية لهم ومساعدتهم في إعداد الدراسات والتصاميم من الوزارة وتشجيعهم على المساهمة في بناء وحدات سكنية أو تجارية.

كما تسعى الوزارة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال إعادة دراسة المنظومة التشريعية للوزارة بحيث تنسجم مع المنظومة التشريعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وإعداد الدراسات والمواصفات والتصاميم للمشاريع بحيث تتلاءم مع المناطق المشابهة في دول المجلس. كما ستقوم الوزارة بالترويج لبعض المشاريع السكنية ومشاريع الطرق في دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار وتشجيع شراكة القطاع الخاص اليمني في مجال المقاولات مع القطاع الخاص الخليجي، بالإضافة إلى وضع خطة لربط شبكة الطرق في اليمن مع شبكة الطرق لمجلس التعاون الخليجي.

ويهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سوف تساهم وزارة الأشغال العامة والطرق بدور فعال في صياغة مشاريع القوانين والعقود الموحدة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، وذلك بقصد تحقيق التكامل في مجالات المقاولات والدراسات والتصاميم والتمويل المشترك لمشاريع يتم تنفيذها في أية دولة عربية.